

Distr.: General
1 July 2009
Arabic
Original: English/Russian/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ١٠٠ من القائمة الأولية*

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تعزيز الأمن والسلام في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢		أولا - مقدمة
٤		ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٤		أوكرانيا
٥		بنما
٦		بولندا
٧		هولندا



أولا - مقدمة

- ١ - أُننت الجمعية العامة، في قرارها ٨٦/٦٣، على بلدان البحر الأبيض المتوسط لما تبذله من جهود في مواجهة التحديات المشتركة من خلال إجراءات شاملة ومنسقة تقوم على أساس شراكة متعددة الأطراف، بغية تحقيق الهدف العام المتمثل في تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة للحوار والتبادل والتعاون، بما يضمن السلام والاستقرار والازدهار، وشجعت الجمعية البلدان على تعزيز هذه الجهود بوسائل منها إقامة حوار تعاوني عملي المنحى، على أساس دائم ومتعدد الأطراف فيما بين دول المنطقة، واعترفت بدور الأمم المتحدة في تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.
- ٢ - وسلّمت الجمعية العامة أيضا بأن إزالة أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في مستويات التنمية وغير ذلك من العقبات، وكذلك توخي الاحترام وزيادة التفاهم فيما بين الثقافات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، أمور من شأنها أن تسهم في تعزيز السلام والأمن والتعاون فيما بين بلدان البحر الأبيض المتوسط من خلال المنتديات القائمة.
- ٣ - وأهابت الجمعية العامة بجميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي لم تنضم بعد إلى جميع الصكوك القانونية المتصلة بميدان نزع السلاح وعدم الانتشار، التي تم التوصل إليها في مفاوضات متعددة الأطراف، أن تقوم بذلك وتحمي من ثم الظروف اللازمة لتعزيز السلام والتعاون في المنطقة. وشجعت الجمعية العامة جميع دول المنطقة على تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز تدابير بناء الثقة فيما بينها، بتشجيع المصارحة والشفافية الحقيقيتين في جميع المسائل العسكرية، وبالمشاركة في جملة أمور منها نظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية، وتقديم بيانات ومعلومات دقيقة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.
- ٤ - وشجعت الجمعية العامة بلدان البحر الأبيض المتوسط أيضا على زيادة توطيد تعاونها في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك إمكانية لجوء الإرهابيين إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل، آخذة في الاعتبار قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي مكافحة الجريمة الدولية ونقل الأسلحة غير المشروع وإنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن والاستقرار في المنطقة، وبحول بالتالي دون تحسين الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة، ويعرض العلاقات الودية بين الدول للخطر، ويعوق تنمية التعاون الدولي، ويؤدي إلى تقويض حقوق الإنسان والحريات الأساسية والأساس الديمقراطي للمجتمع التعددي.

- ٥ - وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن سبل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويقدم هذا التقرير امتثالاً لذلك الطلب وعلى أساس المعلومات الواردة من الدول الأعضاء.
- ٦ - وفي هذا الصدد، أرسلت مذكرة شفوية مؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩ إلى جميع الدول الأعضاء التماساً لآرائها بشأن هذا الموضوع. وأدرجت الردود الواردة في الفرع الثاني أدناه. وستصدر أية ردود ترد لاحقاً في هيئة إضافات لهذا التقرير.

ثانياً - الردود الواردة من الحكومات

أوكرانيا

[الأصل: بالروسية]

[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩]

القرار ٨٦/٦٣: "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط"

- ١ - انضمت أوكرانيا إلى "الجهود النشطة" في إطار عملية مكافحة الإرهاب لمنظمة حلف شمال الأطلسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، من خلال التوقيع على الاتفاق المتعلق بذلك (في هيئة رسائل متبادلة)، في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وأثناء اجتماع اللجنة المشتركة بين أوكرانيا ومنظمة حلف شمال الأطلسي، الذي انعقد على مستوى وزراء الخارجية في مدينة فيلنيوس (جمهورية ليتوانيا). ودخل هذا الاتفاق حيز النفاذ بموجب مرسوم رئيس جمهورية أوكرانيا رقم ٢٠٠٦/٧١ المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.
- ٢ - ويتمثل هدف العملية المذكورة في مكافحة الإرهاب، من خلال الإنذار المبكر بعمليات النقل البحري غير المشروعة للأسلحة والذخائر، ومكافحة النقل غير المشروع للأفراد والأعمال غير القانونية الأخرى التي تستخدم فيها سفن مدنية.

بنما

[الأصل: بالإسبانية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩]

- ١ - تؤيد جمهورية بنما أية مبادرة، سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف، تتيح ضمانات أكبر ضد المخاطر التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وتسهم بالتالي في تعزيز السلام والتعاون في المنطقة.
- ٢ - وفي هذا الصدد، تعتبر بنما أن من المهم العمل على توفير الظروف اللازمة لتعزيز تدابير بناء الثقة المتبادلة فيما بين الدول.
- ٣ - وتشجع دولة بنما بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط على مواصلة التعاون في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره ومكافحة الجريمة الدولية والاتجار غير المشروع بالأسلحة وإنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها بشكل غير مشروع، وهي أعمال تؤدي إلى تدهور نوعية حياة الشعوب وتشكل تهديدا خطيرا للسلم والاستقرار في المنطقة. وتحقيقا لهذه الغاية، من اللازم مراعاة تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة، فضلا عن مختلف الاتفاقات المتعددة الأطراف المتعلقة بمختلف الميادين.
- ٤ - وبنما على اقتناع بأن اعتماد هذه التدابير المقترحة من قِبل الأمم المتحدة سيعزز الثقة وسيحد من الأخطار التي يتوقع أن تهدد المنطقة. ويمكن بالتالي التطلع إلى تحقيق تقدم ملحوظ في الميادين المسببة للنزاعات، فضلا عن قيام تواصل أفضل بين البلدان التي تعتبر بشكل تقليدي أطرافا متخاصمة.

بولندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩]

١ - تعمل بولندا، بوصفها عضوا نشطا في الاتحاد الأوروبي، على تشكيل سياستها الخارجية تجاه منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال العمل المشترك. وتقام العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وبلدان المنطقة في إطار سياسة الحوار الأوروبية. ويؤثر تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالسياسة (حسبما ما هو محدد في خطط عمل الاتحاد الأوروبي المتعلقة بسياسة الحوار الأوروبية) تأثيرا إيجابيا على الإصلاحات الشاملة الجارية في تلك البلدان، ويؤدي ذلك بدوره إلى تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. وتشير الدراسات التي أجراها الاتحاد الأوروبي إلى أن هذا التوجه الإيجابي يتزايد بالرغم من الأزمة المالية الحالية والنزاع في غزة. وشاركت بولندا بفعالية في وضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بتعزيز علاقات الاتحاد الأوروبي مع اثنين من أكثر البلدان تطورا في تلك المنطقة: المغرب وإسرائيل.

٢ - وتؤيد بولندا أيضا، بالإضافة إلى الروابط الثنائية، التعاون المتعدد الأطراف في إطار مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط، التي تشكّل امتدادا جديدا وطموحا لعملية برشلونة. وتقوي هذه المبادرة الجديدة الروابط المؤسسية داخل بلدان المنطقة وتعزز الأمن الإقليمي، وبخاصة في مجالات الأمن البحري وإمدادات الطاقة وأمن الهجرة. وتؤكد مرة أخرى التطورات الإقليمية الراهنة وتعليق الأنشطة المتعلقة بالبحر الأبيض المتوسط، داخل الاتحاد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أن هذه المبادرة لن تتمكن من النمو على الوجه الصحيح ما لم يتم التوصل إلى حلول للنزاع العربي الإسرائيلي والتوترات بين سكان تركيا وقبرص.

٣ - وأدى الاتحاد الأوروبي، بوصفه عضوا في مجموعة الأربعة، دورا قياديا في الجهود الدولية الرامية إلى ترسيخ السلام في الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، ما برح الاتحاد الأوروبي يتعاون مع السلطة الفلسطينية وإسرائيل، فضلا عن جامعة الدول العربية والشركاء الآخرين في المنطقة. وأدت بولندا دورا نشطا في صياغة استنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي، التي تدعو كلا الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، بصورة منهجية، إلى استخدام جميع الوسائل اللازمة التي من شأنها أن تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للاستدامة، لتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن.

٤ - وفي عام ٢٠٠٨، ساهمت بولندا في تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط، من خلال المشاركة في بعثتي الأمم المتحدة في لبنان (قوة الأمم المتحدة المؤقتة)، وفي مرتفعات الجولان (قوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك).

هولندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩]

- ١ - اعتمدت الجمعية العامة، في جلستها الثالثة والستين، القرار ٨٦/٦٣، المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط".
- ٢ - وترد المعلومات المدرجة أدناه استجابة لطلب مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح المتعلق باستطلاع رأي حكومة البعثة الدائمة بشأن المسائل التي يشملها القرار، كما تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين.
- ٣ - وترى هولندا، شأن الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أن الأمن الأوروبي يرتبط بشكل وثيق بالأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وعليه تؤيد هولندا مواصلة الحوار السياسي والأمني مع المنطقة، بغرض إيجاد مساحة مشتركة للسلام والاستقرار بالارتكاز إلى التنمية المستدامة وسيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان.
- ٤ - وترى هولندا أن تشكيل اتحاد للبحر الأبيض المتوسط عنصر أساسي في هذه العملية وأداة هامة لتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي مع بلدان البحر الأبيض المتوسط. وتؤيد هولندا ما يهدف إليه الاتحاد من تكثيف عملية الحوار والتشاور من خلال مشاريع إقليمية وعبر إقليمية ملموسة.
- ٥ - ويسهم الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط أيضا في تخفيف حدة التوترات التي تتجاوز المنطقة. وتهيب هولندا، بالتضامن مع الاتحاد الأوروبي، بجميع دول المنطقة التي لم تنضم بعد إلى الصكوك الملزمة قانونا والمبرمة عن طريق مفاوضات متعددة الأطراف تتصل بنزع السلاح وعدم الانتشار، أن تفعل ذلك من أجل تعزيز السلام والأمن.